

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



AL-Gburi Maadh Salih Hussein & Mohammed Mohammed Dhannoon. The Impact of Expansionary Fiscal Policy on Local Currency Stability An Empirical Study in Iraq. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (3) Part (2):319-333.

The Impact of Expansionary Fiscal Policy on Local Currency Stability An Empirical Study in Iraq

Maadh Salih Hussein AL-Gburi ¹, Mohammed Dhannoon Mohammed ²

^{1,2} Mosul University-College of Administration and Economics-Department of Financial and Banking Sciences-, Mosul, Iraq

Math.24bap83@student.uo.mosul.edu.iq ¹

Mohamed_thanon@uomosul.edu.iq ²

Abstract: The research aims to identify expansionary fiscal policy as a tool used by governments to stimulate the economy during periods of recession or economic slowdown. The research attempted to provide an illustrative picture of fiscal policies within the theoretical framework of the research, as well as to provide comprehensive and sufficient answers to the research variables in the practical aspect. The research identified the country of Iraq, and models were formulated for the research to clarify the special nature of the relationships between the independent research variables represented by (X1, X2, X3, X4, X5, X6) with the aim of demonstrating their overall impact on the dependent research variable represented by (Y1). The research data were obtained from the World Bank for the period 2008-2024. Accordingly, the research hypotheses were formulated and then subjected to a set of statistical tests based on the statistical program (EViews12). The research reached a set of conclusions that indicate the existence of direct and inverse impact relationships between fiscal policy variables, the value of the local currency, and the inflation rate. Based on them, a set of proposals were presented, the most important of which is urging the government on how and when to use fiscal policies in Economic prosperity or economic recession has a multiplier effect in improving the economy and society.

Keywords: Public spending, expansionary fiscal policy, exchange rate.

تأثير السياسة المالية التوسعية في استقرار العملة المحلية بحث تجريبي في العراق بحث مسئل من رسالة ماجستير

الباحث: معاذ صالح حسين الجبوري¹، أ.م.د. محمد ذنون محمد²

^{1,2} جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية، الموصل، العراق

المستخلص: يهدف البحث الى التعرف على السياسة المالية التوسعية كونها أداة تستخدمها الحكومات لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، إذ حاول البحث تقديم صورة توضيحية عن السياسات المالية في الاطار النظري للبحث، فضلاً عن تقديم اجابات وافية وكافية عن متغيرات البحث في الجانب العملي، وقد حدد البحث دولة العراق، ولقد تم صياغة نماذج للبحث لتوضيح الطبيعة الخاصة للعلاقات بين متغيرات البحث المستقلة

المتتملة بـ (X1,X2,X3,X4,X5,X6) بهدف بيان تأثيرها الكلي في متغير البحث المعتمد المتمثل بـ (Y1)، إذ تم الحصول على بيانات الرسمية للبحث من البنك الدولي (World Bank) للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٤، وعليه تمت صياغة الفرضيات الخاصة بالبحث ومن ثم اخضاعها لمجموعة من الاختبارات الاحصائية بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews12)، وتوصلت البحث لمجموعة من الاستنتاجات التي تدل على وجود علاقات تأثير طردية وعكسية بين متغيرات السياسة المالية و سعر الصرف المحلي ومعدل التضخم، التي بالاعتماد عليها تم تقديم مجموعة من المقترحات التي من اهمها حث الحكومة على كيفية ومتى يتم استخدام السياسات المالية في اوضاع الرخاء الاقتصادي او الركود الاقتصادي لما لهما من اثر مضاعف في تحسين الاقتصاد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، السياسة المالية التوسعية، سعر الصرف.

Corresponding Author: E-mail: Math.24bap83@student.uo.mosul.edu.iq

المقدمة

بات موضوع المالية العامة واحد من اهم مواضيع الساعة التي تعبر عن البرامج الحكومية التي تستخدمها الدول ادارة وتسيير امور البلاد، التي تعكس نوع توجه الحكومات السياسي (دكتاتوري، ديمقراطي، اشتراكي) الذي من خلاله تسعى الحكومات الى تقديم الخدمات العامة للشعب و للقطاع الخاص بغية تحقيق الهدف الذي تسعى الى تحقيقه كافة الدول و المتمثل بالرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال اعتمادها على عدة انواع من السياسات المالية التي تتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد (ازدهار، ركود، انتعاش...الخ)، و تعد السياسة المالية التوسعية واحدة من اهم الادوات التي تستخدمها الحكومات في صناعة القرارات المالية الخاصة بالموازنة العامة للدولة بغرض تحفيز و تنشيط الاقتصاد خلال فترات الركود و التدهور الاقتصادي، بغية رفع الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد ككل من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب فضلاً عن تقديم الحوافز والمنح الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحفيز الاقتصاد والنمو، إذ تساهم عملية رفع الطلب الكلي في تحقيق ارتباطات اقتصادية امامية وخلفية، الامر الذي يحرك عجلة الاقتصاد التي تحتاج بمحصلة النهائية الى ايدي عاملة لتلبية الطلب المتنامي، مما يؤدي الى تحقيق هدفين اقتصادي عن طريق تشغيل كافة المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة، بالإضافة الى تشغيل الموارد البشرية التي تتحصل على دخل تقوم باستخدامه للاستهلاك والادخار، ما ينعكس في تنشيط الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، وقد تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول الاول الجانب النظري فيما تطرق المبحث الثاني الى الجانب العملي، واختتم بمجموعة من الاستنتاجات.

أولاً: مشكلة البحث

تعد عملية اعداد السياسات المالية ركنناً اساسياً من اركان الادارة المالية العامة التي يناط اليها عملية تحديد الوضع الاقتصادي (ازدهار، ركود) بهدف اعتماد السياسات المالية العامة المناسبة لذلك الوضع، التي تأمل الحكومات من خلالها تقديم افضل خدمات للاقتصاد والمجتمع، الا ان جهل بعض الادارات المالية العامة لبعض الدول في كيفية استخدام السياسات المالية المناسبة التي يتطلبها الوضع الاقتصادي لغرض معالجته قد يؤدي الى اعطاء نتائج عكسية تؤثر في الاقتصاد بشكل سلبي ومن هنا تنطلق مشكلة البحث إذ قد يؤدي اعتماد بعض الحكومات لسياسات انفاقية غير مناسبة للوضع الاقتصادي تقود الى التأثير في سعر الصرف سلباً فضلاً عن زيادة معدل التضخم، الامر الذي ينعكس سلباً في الاداء والاقتصادي والاجتماعي، مسبباً فشلاً للحكومات المتبينة لتلك السياسات المالية، وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١. ما مدى قيام الحكومة بتبني سياسات مالية عامة تتناسب مع اهدافها العامة؟
٢. ما هو مستوى ادارة الحكومة للسياسات المالية العامة؟
٣. ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية التوسعية وبين سعر الصرف المحلي؟
٤. هل ان سعر الصرف المحلي تتأثر بنوع السياسات المالية العامة المتبعة من قبل الدولة عينة البحث؟

ثانياً: اهمية البحث

يحظى موضوع السياسات المالية العامة بأهمية كبيرة من قبل الادارات المالية الحكومية كونه يعد سلاح ذو حدين له ايجابيات يمكنها ان تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، او لها سلبيات تؤدي الى تدمير الاقتصاد والمجتمع، وبناء على ذلك تعمل الادارات المالية العامة جاهدة للاستفادة تسخير السياسات المالية لمصلحتها من اجل الوصول الى ما تنتشه من خلال ما يلي :

١. بيان ماهية السياسات المالية العامة و ما هو تأثيرها في سعر الصرف المحلي.
٢. توجيه انظار الادارة المالية العامة للدولة عينة البحث الى مميزات ومضار السياسات المالية التوسعية.
٣. تحسين قدرة الادارة المالية العامة للدولة عينة البحث في تطوير ادارتها للسياسات المالية العامة وكيفية تسخيرها في تعظيم الاقتصاد والمجتمع.

ثالثاً: اهداف البحث

تهدف البحث الى بيان اساسيات المالية العامة وكيفية تسخيرها من قبل الادارة المالية الحكومية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وكما يلي:

١. تقديم وصف وتشخيص لدرجة استخدام السياسة المالية التوسعية.
٢. تقديم وصف وتشخيص لدرجة تأثير العملة المحلي بنوع السياسات المالية العامة المعتمدة من قبلها.

٣. تحديد نوع وطبيعة العلاقات بين السياسات المالية العامة وبين سعر الصرف المحلي.

٤. القيام باختبار اثر السياسات المالية التوسعية في تعظيم سعر الصرف المحلي.

رابعاً: فرضيات البحث

يفترض البحث ما يلي:

الفرضيات الاحصائية الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة ($X1, X2, X3, X4, X5, X6$) والمتغير المعتمد ($Y1$) التي تنص على ما يلي:

- الفرضية العدمية الاولى التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على البنية التحتية وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).
- الفرضية العدمية الثانية التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على الصحة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).
- الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم التخفيض الضريبي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).
- الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم الحوافز المالية المقدمة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).
- الفرضية العدمية الخامسة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين اجمالي الدين العام الداخلي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).
- الفرضية العدمية السادسة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤).

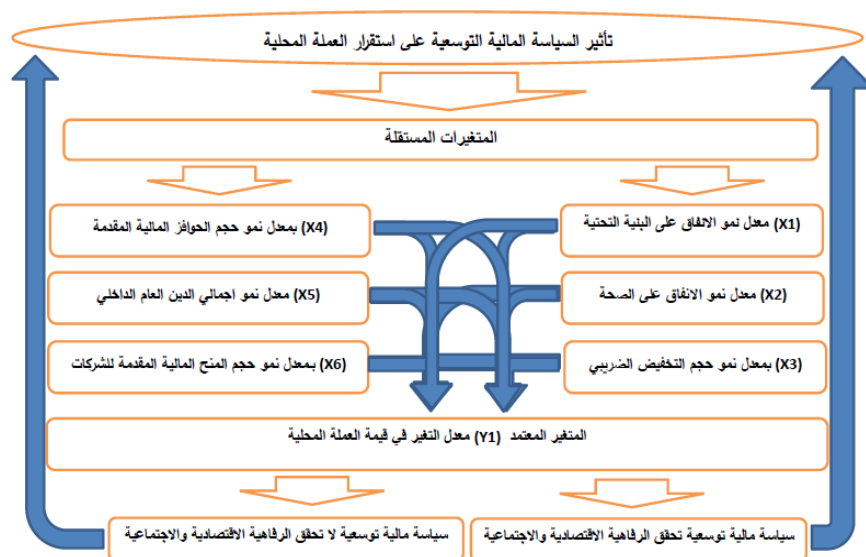
خامساً: منهج البحث

اعتمدت البحث على المنهجين الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على العديد من الكتب العلمية الخاصة بموضوع البحث بالإضافة الى العديد من البحوث المنشورة في المواقع العلمية والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت في الاطار النظري، اما في الجانب العملي فقد تم اعتماد اسلوب التحليل الاحصائي بواسطة برنامج (EViews 12) لقياس اثر السياسات المالية التوسعية في سعر الصرف المحلي ومعدل التضخم السنوي.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

- الحدود المكانية: دولة العراق.
- الحدود الزمانية: تم اعتماد ستة مؤشرات مالية للدولة عينة البحث للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤ التي تتمثل بما يلي : (مؤشر معدل نمو الانفاق على البنية التحتية، مؤشر معدل نمو الانفاق على الصحة، معدل نمو حجم التخفيض الضريبي، معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة، معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي، معدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة).

سابعاً: مخطط البحث



الشكل (١): مخطط البحث

الشكل من اعداد الباحث بجهوده الخاصة.

المبحث الاول الاطار النظري

للسياسة المالية التوسعية وسعر الصرف

اولاً: مفهوم السياسة المالية التوسعية

تُعد السياسة المالية التوسعية إحدى سياسات نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية، وتعرف بأنها السياسة التي تحدث عندما تزيد الحكومة من الطلب الكلي وتوسع المعروض النقدي في الاقتصاد باستخدام أدوات الموازنة المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، مما يؤدي إلى توفير المزيد من المال للإنفاق لكل من المستهلكين والشركات، وعادة ما يتم تمويل السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الاقتراض الحكومي وبيع السندات للقطاع الخاص. أوضح كينز أن السياسة المالية التوسعية يجب أن تستخدم خلال فترة الركود الاقتصادي، أي عندما تكون معدلات البطالة في الاقتصاد مرتفعة ويكون هناك فائض كبير في المدخرات ويكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضاً، وقد قال كينز إن ضخ الحكومة للإنفاق الحكومي سيحفز النشاط الاقتصادي ويعيد الموارد الخاملة للاستخدام، مما سيمكن الاقتصاد بدوره من التعافي بسرعة كبيرة. (ريتشارد، ٢٠٠٧، 105)

ثانياً: أهداف السياسة المالية التوسعية

إن الهدف الرئيس للسياسة المالية التوسعية هو تعزيز النمو الاقتصادي الصحي، وهو مطلوب عندما يمر الاقتصاد بمرحلة انكماشية تؤثر في دورة أعماله، لذلك تلجأ الحكومة إلى هذه السياسة للحد من البطالة وزيادة الطلب الاستهلاكي وتجنب أو مواجهة الركود، وتعمل السياسة المالية التوسعية من خلال ضخ المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين بهدف منحهم المزيد من القوة الشرائية، مما يؤدي إلى تحفيز الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد، كما يمكن القيام بذلك باستخدام الإعلانات والمدفوعات التحويلية وتخفيضات الضرائب، فإذا خفضت الحكومة الضرائب فإنه يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الدخل المتاح للمستهلكين والشركات، مما يمكنهم من زيادة الإنفاق، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع. كما تعمل التخفيضات الضريبية على وضع المزيد من الأموال في أيدي الشركات وتشجيعها على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وشراء المزيد من الأسهم وتوظيف المزيد من الموظفين، وكذلك تخفيض معدلات البطالة، فمن خلال تحفيز الاقتصاد، يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنتاجية ومن ثم زيادة الطلب على العمل، الأمر الذي يعمل على تقليل معدلات البطالة، وكذلك زيادة الثقة في أداء الاقتصاد (Stupak, 2019, 1-11)، وما أهم مزايا وعيوب السياسة المالية التوسعية إنه يمكن أن تحقق نجاحاً سريعاً إذا تم تنفيذها وفقاً للطريقة والنهج الصحيحين، كما إن التخفيضات الضريبية قد تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثماري، ويمكن لهذه السياسة أن تعيد ثقة المستهلكين والشركات في الحكومة، إذ تسعى الحكومة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الركود، ومن عيوبها هو أن التخفيضات الضريبية تقلل من عائدات الحكومة، مما يؤدي إلى خلق عجز في ميزانية الحكومة وزيادة ديونها، كما يمكن أن يستخدم الساسة السياسة المالية التوسعية لأسباب أخرى غير غرضها الأصلي، وهذا خطير للغاية لأنه يؤدي إلى مشكلة فقاعات الأصول، وإذا انفجرت الفقاعة، فقد يؤدي ذلك إلى الانكماش.

ثالثاً: سعر الصرف وأنواعه

يقصد بسعر الصرف بأنه السعر الذي تقيم به العملة المحلي بالنسبة إلى العملة الأجنبية أو هو سعر عملة بلد من حيث بلد آخر، أي عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو نسبة مبادلة عملتين، أو هو عدد الوحدات النقدية التي تبذل من خلاله وحدة من العملة المحلي مقابل أخرى أجنبية (العاني وعبد الرحمن، ٢٠١٩، ٢٥٢). وتكمن أهمية سعر الصرف في أنه فضلاً عن ربط الأسواق المالية للأصول المحلي بالأصول المالية العالمية، فإنه يمثل أيضاً وسيلة لربط قيمة السلع والخدمات والأصول الرأسمالية في الأسواق المحلي والأجنبية، كما إنه يلعب دوراً في توجيه الاستثمار في الأصول المحلي والأجنبية، ويلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تخصيص الموارد في الاقتصاد المحلي، كما يلعب سعر الصرف دوراً معيارياً لأنه يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلي من جهة أخرى، خاصة أن المنتجات المحلي تعتمد على سعر الصرف، وذلك للمقارنة والقياس بين الأسعار الأجنبية (العالمية) والأسعار المحلي ويتم استخدام سعر الصرف في تنمية الصادرات إلى مناطق مختلفة، والسعي للتخلي عن القطاعات الصناعية واستبدالها بواردات أرخص من الأسعار المحلي، وسعر الصرف والهيكل الجغرافي، ودور وتأثير تمثيل التجارة الخارجية حسب السلعة، وتوجد وظيفة أخرى لسعر الصرف تعد وظيفة توزيعية يؤديها على المستوى الدولي للاقتصاد لكونه مرتبط بالتجارة الخارجية عن طريق عملية التبادل التجاري بين البلدان عن طريق الأسعار (والي وكاظم، ٢٠٢٠، ٥).

رابعاً: وظائف سعر الصرف

سننتقل إلى الوظائف الأساسية لسعر صرف العملات وهي (الجبوري وآخرون، ٢٠٢٤، ٣٣٧-٣٣٨):

١. **الوظيفة القياسية:** يقصد بها الأسعار المحلي لسلعة معينة مع أسعارها في الأسواق العالمية والخارجية، أي ان المنتجين المحليين يعتمدون على سعر الصرف بغرض مقارنة وقياس الأسعار المحلي لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف حلقة بالنسبة للدولار بين الأسعار المحلي وبين الأسعار العالمية.
٢. **الوظيفة التطويرية:** تتمثل بتطوير الصادرات المحلي سواء أكانت مواد أولية أم سلع نصف مصنعة أو منتجات نهائية، أي يستخدم سعر الصرف في التطوير، ومن جانب آخر يمكن ان يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن أو تعطيل فروع صناعية

معينة والاستعاضة عنها الاستيرادات التي تكون اسعارها أدنى من الأسعار المحلي، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف يلائم الاستيرادات المعينة، وأخيراً يلاحظ تأثير سعر الصرف في التركيب السلعي والجغرافي للبلدان.

٣. الوظيفة التوزيعية: وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني.

خامساً: إدارة سعر الصرف

سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لما تمتلكه من مساحة واسعة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال توفير الاستقرار في سعر صرف عملة البلد المعني، فضلاً عن تأثيره وتأثره بعرض النقد ومن ثم علاج الازمات الاقتصادية ذات الطبيعة النقدية والتقليل من مخاطر سعر صرف العملة. إن سياسة سعر الصرف لها أهمية بالغة على النشاط الاقتصادي بعمامة، والعلاقات الاقتصادية الدولية بخاصة، وسياسة سعر الصرف العديد من الأساليب التي يمكن استعمالها في اطار معالجة الازمات الاقتصادية والتقليل من مخاطرها على مستوى الاداء اليومي للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ولسعر الصرف أهمية تكمن في تحديد ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤشراته على المدى الطويل او القصير، ومع تعدد انظمة سعر الصرف فان البلدان تسعى دائماً لاختيار أفضل الانواع وبما يتناسب مع واقعها الاقتصادي، فهناك بلدان تتمسك في اتباع سياسة تثبيت سعر صرف عملتها و ربطه بمختلف العملات ، في حين تذهب بلدان أخرى الى اتباع سياسة تعويم سعر صرفها وترك تحديده على وفق عوامل العرض والطلب داخل السوق (فرج ونايف، ٢٠١٥، ٢٠٩).

سادساً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة من بينها:

أ. التضخم: في عالم فيه حركة رأس المال دولية، فإن السياسة النقدية المستقلة التي يمكن لها أن تتعايش مع نظام أسعار الصرف الثابتة، وهذا ما يطلق عليه استحالة الثلاث المقدس، فان الارتباط بين معالجة أسعار الصرف العائمة والتضخم أدى بالبعض من الاقتصاديين القول بان واحدة من تكاليف معالجة التضخم هي زيادة تقلبات أسعار الصرف، فمتغيرات من مثل التضخم والنمو قد يؤدي بالتأثير في سعر الصرف، فأسعار الصرف الحقيقية التي تعود إلى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم في تزايد (والي وكاظم، ٢٠٢٠، ١١٣).

ب. تأثير عرض النقد في سعر الصرف: يرتفع سعر الصرف الأجنبي نتيجة لزيادة عرض العملة الأجنبية والحاجة في مقابل ذلك لزيادة الطلب على عرض العملة الوطنية بسبب زيادة تصدير السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية (عيسى، ٢٠١٦، ٢٥٠).

ت. تأثير أسعار الفائدة في سعر الصرف: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثاً عن الفائدة في البلد الذي فيه أسعار الفائدة الحقيقية أدنى من بقية البلدان، فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه، مما يعني زيادة عرض العملة في الدخل ومن ثم تدهور سعر صرفها (الجبوري وآخرين، ٢٠٢٤، ٣٣٨).

ث. تأثير ميزان المدفوعات في سعر الصرف، فاذا كان هنالك اختلال وعدم توازن في ميزان المدفوعات فإن ذلك سوف يؤثر تأثير تام في سعر الصرف باعتباره علاقة وصل بين بلد محلي والعالم الخارجي، وعلى سبيل المثال في حالة حدث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يتيح زيادة في الطلب على عملات البلد الاجنبي لسد العجز الذي حصل، ومقابل ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على عملة البلد المحلي، اي يحصل تذبذب في سعر صرف عملة البلد المعني، ويحدث العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات (عباس، ٢٠٠٨، ٦٥).

ج. التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: عند ارتفاع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات فإن سعر الصرف تتجه نحو الارتفاع، وذلك يعود لتزايد طلب الاجانب للعملة هذه وسيعمل ذلك على تشجيع البلد للاستيراد من الخارج، مما يؤدي بدوره إلى التوازن في سعر الصرف للبلد (والي وكاظم، ٢٠٢٠، ١١٤).

ح. عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية: تتكون الموازنة العامة للدولة من الإيرادات العامة والنفقات العامة يمثل عجز الموازنة الفارق السلبي لنفقات الحكومة على إيراداتها حيث ان اهم اسباب زيادة عجز الموازنة هو التوسع في دور الدولة للاتفاق وكذلك ضعف النمو الاقتصادي، أن هذا العجز عادة ما يمول بطريقتين الطريقة الأولى - طريقة الاصدار النقدي الجديد مما يؤدي الى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد وارتفاع الاسعار المحلي وزيادة التضخم التي ينتجها مما يعني انخفاض الطلب على العملة الاجنبي (تانزي: ١٩٨٨، ١٥).

خ. الاضطرابات والحروب: إن الاضطرابات والحروب لها تأثيرها في الوضع الاقتصادي للبلد بعمامة وسعر الصرف بخاصة، كما إن الإشاعات والأخبار لها دور أيضاً في التأثير في أسعار الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذا أنها تعمل على رفع أو خفض سعر الصرف لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود سعر الصرف إلى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر ، وان سرعة تأثر سعر الصرف بهذا العامل تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه (العصار والشريف، ٢٠٠٠، ٤٦).

د. المضاربة: تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات الى التأثير في سعر صرف العملات النقدية وبخاصة على المدى القصير، فاذا توقع المضاربون أن سعر الصرف النقدي لدولة ما سترتفع في المستقبل فانهم سيلجئون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها أما اذا توقع أن قيمة هذه العملة ستنخفض في المستقبل فانهم سيلجئون الى بيعها ومن ثم ينخفض ربحها مقابل العملات الاخرى (العامري: ٢٠١٢: ١٥٠).

سابعاً: العلاقة بين السياسة المالية التوسعية واستقرار العملة

إن العلاقة بين السياسة المالية التوسعية واستقرار العملة هي علاقة معقدة تعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية، إذ إن السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن تؤثر في استقرار العملة بعدة طرائق منها:

١. **زيادة الطلب المحلي:** عند تنفيذ سياسة مالية توسعية، يتم زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وإن هذا الأمر قد يساهم في ارتفاع الأسعار (التضخم)، الذي بدوره قد يؤدي إلى ضعف العملة المحلي لأن المستثمرين قد يخفون من استثماراتهم في العملة بسبب المخاوف من التضخم. (الشرع وجبار، ٢٠٢٣، ٤٠).

٢. **العجز المالي:** تعتمد الموازنة العامة في أية دولة على تقدير متوقع للنفقات العامة وما يقابلها من إيرادات، بحيث يتحقق توازن نوعي ما بين جانبي النفقات والإيرادات، ولكن قد يحصل اختلال معين ما بينهما ولأسباب مختلفة، فيحدث عندئذ عجز في الموازنة العامة، بحيث إن النفقات العامة المقدره تتجاوز سقف الإيرادات، بما يخلق فجوة تمويلية تدفع الدولة حينها إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل غير التي قدرتها سلفاً في الموازنة، إن ظاهرة العجز في الموازنة العامة لا تكاد تستثني دولة معينة من الدول، فسواء أكانت الدولة غنية أم فقيرة فإن العجز يبقى ملازماً لموازنتها حتى حين (عباس، ٢٠٢٢، ٢٨٦)، ينجم عن السياسة التوسعية العجز المالي في الموازنة العامة، مما يترتب على ذلك تفاقم الابعاء المالية وتتراكم الديون الحكومية، سواء أكان ذلك على المستوى الخارجي أم على المستوى الداخلي، وإن استمر هذا العجز المالي والتوسع في الدين الحكومي سيؤثر سلباً في أداء النشاط الاقتصادي بعمامة وعلى إدارة السياسة المالية بخاصة (إبراهيم وحمد، ٢٠٢٢، ٤٠٤-٤٠٥).

٣. **ارتفاع الديون العامة:** تضطر الحكومات الى الاقتراض عن طريق إصدار الأوراق المالية والسندات الحكومية، فعادةً ما تقوم البلدان بالاقتراض من منظمات كبيرة من مثل البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية ومعدلات فائدة مرتفعة، ويمكن تصنيف الدين العام على أنه الديون الداخلية أي الديون المستحقة للمقرضين داخل البلد والديون الخارجية بأنها الديون المستحقة للبنوك والمنظمات الأجنبية، ويمكن تعريف الدين العام على أنه حجم ديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها، ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضين إما أفراداً أو شركات أو حكومات أخرى، كما أن الديون الخارجية هي المبالغ المستحقة من قبل الحكومات والقطاع الخاص أي الأفراد والشركات ولا يجب إنكار تأثير أسعار الفائدة في الديون الخارجية، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة على الدين العام سوف ترتفع بدورها أسعار الفائدة على الدين الخاص، هذه هي إحدى الأسباب التي تبرر ضغط الشركات على حكومتها على إبقاء الدين العام ضمن نطاق معقول (Parveen et al, 2012, 5).

٤. **تحفيز النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي تحاول الدول تحقيقها من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع (مجاهد وبشير، ٢٠١٣، ٢٨٠)، ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الدائمة في السلع والخدمات من طرف الفرد في محيطه الاقتصادي فهو بذلك يعكس الزيادة الكمية للدخل والناتج الوطني وزيادة استقرار العملة المحلي، كما وتمتد هذه الزيادة الكمية لتشمل أيضاً الزيادة المستمرة للسكان مما قد ينجز عنه مشكلة التوفيق بين تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج إنشاء التحول التدريجي للاقتصاد (Jones, 1998, 35).

المبحث الثاني الجانب العملي

التحليل الاحصائي: تأثير السياسة المالية التوسعية على استقرار العملة المحلية في العراق

أولاً: وصف متغيرات البحث

اشتملت البحث على ثمانية متغيرات التي جمعت بياناتها الرسمية من البنك الدولي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٤)، وتمثلت بالمتغير التابع (Y1) المتمثل بمعدل التغير في سعر الصرف المحلي (%) اما المتغيرات المستقلة بالمتغير الأول (X1) معدل نمو الانفاق على البنية التحتية والمتغير الثاني (X2) المتمثل بمعدل نمو الانفاق على الصحة والمتغير الثالث (X3) المتمثل بمعدل نمو حجم التخفيض الضريبي و المتغير الرابع (X4) المتمثل بمعدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة، المتغير الخامس (X5) المتمثل بمعدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي واخيراً المتغير السادس (X6) المتمثل بمعدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة، والمبينة في الجدول ادناه:

ثانياً: وصف المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) والمتغير المعتمدة (Y1) للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٤

لقد تم اختيار البيانات خاصة البحث لبيان اثر السياسة المالية التوسعية على استقرار العملة المحلي من خلال الحصول على السلاسل الزمنية للبيانات عينة البحث.

١. المتغير التابع (Y1) معدل التغير (%)

تؤثر التغيرات في النفقات العامة على أسعار الصرف بشكل مباشر، حيث يؤدي ارتفاع النفقات العامة إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف المحلي وزيادة أسعار الصرف. وعلى العكس، قد يؤدي انخفاض النفقات العامة إلى انخفاض الطلب على العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف المحلي وانخفاض أسعار الصرف.

٢. المتغير المستقل الأول (X1) معدل نمو الإنفاق على البنية التحتية

يؤثر الإنفاق على البنية التحتية بشكل معقد على سعر صرف العملة المحلي. من ناحية، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلي بسبب زيادة النشاط الاقتصادي وتدفق الاستثمارات، مما قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. من ناحية أخرى، قد يؤدي إلى زيادة التضخم إذا لم يتم إدارة الإنفاق بشكل فعال، مما قد يضغط على العملة ويخفض سعرها. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر الإنفاق على البنية التحتية على الميزان التجاري، مما قد يؤثر على سعر الصرف.

٣. المتغير المستقل الثاني (X2) معدل نمو الإنفاق على الصحة

يؤثر الإنفاق على الصحة، وخاصة الإنفاق العام، بشكل غير مباشر على سعر صرف العملة المحلي. زيادة الإنفاق الصحي، إذا تم بشكل فعال وكفء، يمكن أن يؤدي إلى تحسين الصحة العامة ونوعية الحياة، مما قد يعزز الإنتاجية الاقتصادية ويجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يؤثر إيجاباً على سعر الصرف. ومع ذلك، إذا كان الإنفاق الصحي غير فعال أو يؤدي إلى زيادة الديون، فقد يؤدي إلى ضغوط على سعر الصرف.

٤. المتغير المستقل الثالث (X3) تمثل بمعدل نمو حجم التخفيض الضريبي

يمكن أن يكون لخفض الضرائب تأثير معقد على سعر صرف العملة المحلي. قد يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلي وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. ومع ذلك، قد يؤدي خفض الضرائب أيضاً إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو العجز في الميزانية، مما قد يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة واردات البلد، مما قد يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

٥. المتغير المستقل الرابع (X4) تمثل بمعدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة

تؤثر الحوافز المالية، وخاصة تلك المتعلقة بأسعار الفائدة، بشكل كبير على سعر صرف العملة المحلي. ارتفاع أسعار الفائدة يجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد الطلب على العملة المحلي ويرفع سعر صرفها. بالمقابل، انخفاض أسعار الفائدة قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض سعر الصرف.

٦. المتغير المستقل الخامس (X5) تمثل بمعدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي

زيادة الدين العام الداخلي يمكن أن يؤثر سلباً على سعر صرف العملة المحلي، حيث قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم وتراجع سعر الصرف.

٧. المتغير المستقل السادس (X6) تمثل بمعدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة.

بشكل عام، يمكن أن يكون لزيادة حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة تأثير إيجابي على سعر صرف العملة المحلي، ولكن هذا التأثير يعتمد على عدة عوامل أخرى. عندما تحصل الشركات على منح مالية، فإنها غالباً ما تستخدمها لتوسيع أعمالها، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلي. ومع ذلك، إذا كانت هذه الزيادة في الإنتاج لا تقابلها زيادة في الطلب على المنتجات والخدمات، فقد لا يكون هناك تأثير كبير على سعر الصرف، بل قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التضخم).

ثالثاً: تأثير العلاقة التوسعية والانكماشية في سعر صرف العملة المحلي

السياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية تؤثر على سعر الصرف للعملة المحلي، حيث تؤدي السياسات التوسعية إلى خفض سعر الصرف، بينما تؤدي السياسات الانكماشية إلى رفعها. هذا التأثير يعتمد على نظام سعر الصرف المتبع سواء كان عائماً أو ثابتاً.

رابعاً: قيم المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) والمتغير المعتمد (Y1) للمدة ٢٠٢٤-٢٠٠٨ لدولة العراق

يشترك العراق ودول الجوار في عدة صفات، أبرزها القرب الجغرافي، والروابط الثقافية والدينية، والاعتماد على النفط كمورد رئيسي للاقتصاد. ومع ذلك، يختلف العراق عنها في بعض الجوانب، خاصة في النظام السياسي والاقتصادي.

جدول (١): قيم المتغيرات المستقلة والتابعة عينة البحث لجمهورية العراق

السنة	معدل نمو الإنفاق على البنية التحتية	معدل نمو الإنفاق على الصحة	معدل نمو حجم التخفيض الضريبي %	معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة %	معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي %	معدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة %	معدل التغير في سعر الصرف %
2004							
2005	7.333146383	7.91589363	8.762541806	8.88482069	7.189542484	8.95327545	0.922928576
2006	7.093403005	7.621776504	6.847068471	4.700730011	5.792682927	8.305992473	-0.730225892
2007	6.879726763	7.348242812	6.983883346	2.008520242	-14.12103746	7.603667818	-14.14821944

-4.67648943	0.11040117	-1.006711409	2.280432933	-5.311441894	1.421957672	-4.747774481	2008
-2.990591398	6.844216534	-3.728813559	7.17852973	6.722540898	2.477991523	2.719865804	2009
1.216660894	6.364504309	37.67605634	6.662940907	6.267688157	2.481705377	2.787822233	2010
-0.115498139	5.949709489	17.64705882	6.263496422	5.848001559	2.483700714	2.893781207	2011
0.25267666	5.585258627	5.434782609	5.891367904	5.494785676	2.499242654	2.99988971	2012
-0.838993549	5.262159188	14.84536082	5.568015953	5.274121259	2.512191518	3.105257522	2013
0.018955223	4.971285828	12.02872531	5.276384601	4.959389302	2.493873432	3.188285388	2014
-13.85622604	4.706413421	21.95512821	4.946176492	4.703399036	2.503516174	3.28099839	2015
17.036	4.464875655	20.23653088	4.733594313	4.462914275	2.510976948	3.352173066	2016
0.144400014	4.245335917	-9.836065574	4.568877744	4.251668017	2.503011645	3.413162361	2017
1.446184037	4.045337384	-5.333333333	4.361205015	4.059660822	2.507182032	3.473741794	2018
-0.176619008	3.862824246	1.152368758	4.138625527	3.884273933	2.496815287	3.533350956	2019
2.005223692	3.694073236	22.65822785	3.966523962	3.722271965	2.49813572	3.582978723	2020
20.42619972	3.53904819	6.08875129	3.822813676	3.575256754	2.485752395	3.631583272	2021
3.978052126	3.395085767	-3.404669261	3.667787742	3.442318344	2.484619025	3.670815825	2022
1.187335092	3.26100603	-1.10775428	3.547945903	3.314199416	2.482105749	3.709085347	2023
-2.118644068	3.136832598	2.138492872	3.424462767	3.203015656	2.467049679	3.746036428	2024

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في موقع البنك الدولي.

رابعاً: الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث لدولة العراق

في هذه الفقرة سيتم وصف متغيرات البحث من حيث جملة من المؤشرات الاحصائية ابرزها الوسط الحسابي والانحراف المعياري واقل قيمة وأكبر قيمة وكل متغير.

جدول (٢): المؤشرات الاحصائية لدولة العراق عينة البحث

X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y1	
4.915065	6.815267	4.794662	4.523377	3.209787	3.482366	0.449159	Mean
4.585644	5.613732	4.634804	4.583156	2.497475	3.443452	0.081678	Median
8.953275	37.67605	8.884820	8.762541	7.915893	7.333146	20.42619	Maximum
0.110401	-14.12100	2.008520	-5.311440	1.421957	-4.747770	-14.14820	Minimum
2.048564	12.73629	1.641784	2.754202	1.921615	2.398144	7.806654	Std. Dev.
0.029697	0.577521	0.588577	-2.158216	1.897758	-1.625658	0.720829	Skewness
3.251432	2.941248	3.356822	9.425083	4.783062	8.562685	4.822217	Kurtosis
0.055621	1.114643	1.260845	49.92773	14.65437	34.59544	4.499046	Jarque-Bera
0.972573	0.572741	0.532367	0.000000	0.000657	0.000000	0.105450	Probability
98.30129	136.3053	95.89324	90.46755	64.19573	69.64732	8.983183	Sum
79.73567	3082.047	51.21364	144.1269	70.15950	109.2708	1157.933	Sum Sq. Dev.
20	20	20	20	20	20	20	Observations

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews12

يبين الجدول (٢) ما يلي:

نوع التوزيع لبيانات المتغير المعتمد (Y1) والمتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) اذ يبين ما يلي:

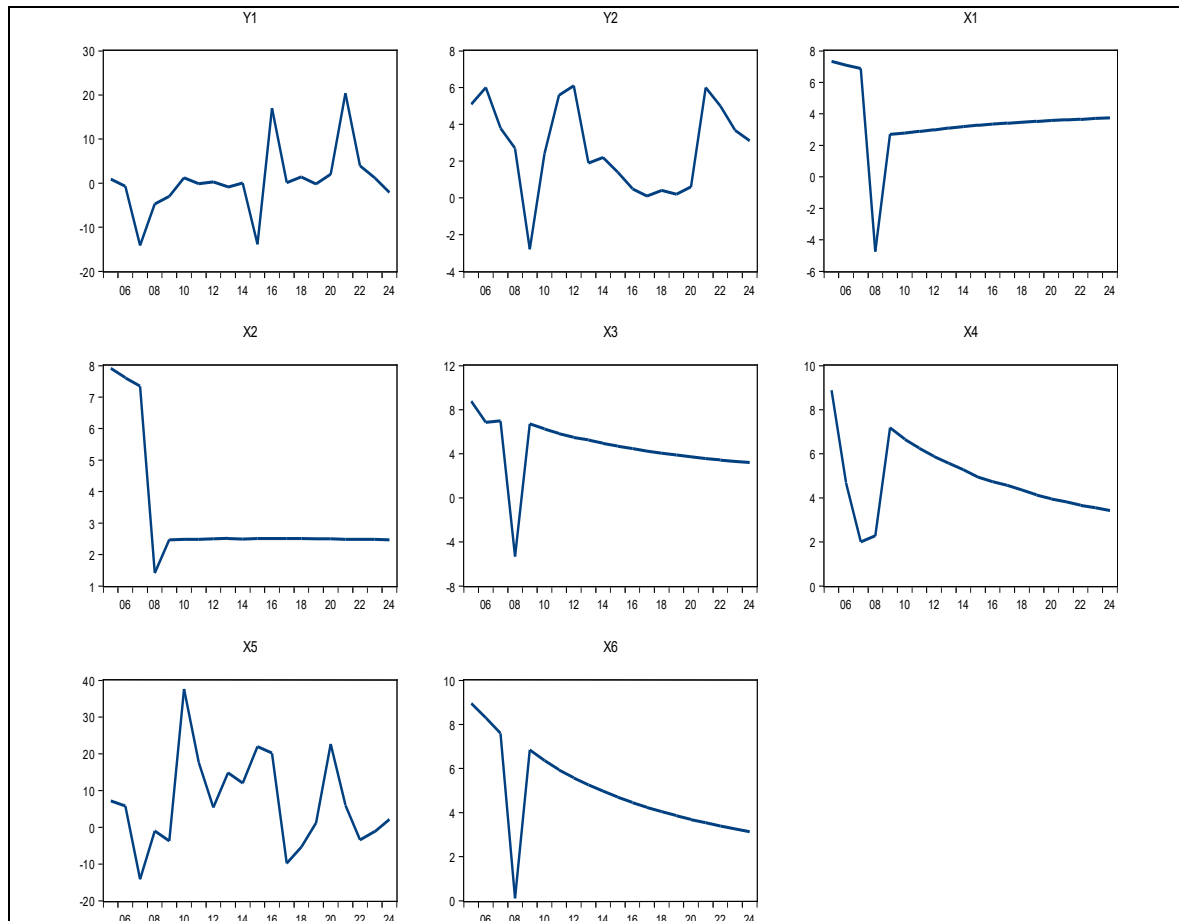
- **مقياس Mean:** يقيس مدى وجود قيم متطرفة عالية ومنخفضة اذ قدرت قيمتها على التوالي (٠,٤٤٩١٥٩, ٣,٤٨٢٣٦٦, ٣,٢٠٩٧٨٧, ٤,٥٢٣٣٧٧, ٤,٧٩٤٦٦٢, ٦,٨١٥٢٦٧, ٤,٩١٥٠٦٥) وبما انه يوجد قيم متطرفة عالية ومنخفضة فان التوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرات كافة لا تأخذ شكل الجرس.
- **مقياس Median:** يقيس مدى وجود قيم تتوسط مجموعة من الأعداد بعد ترتيبها، حيث يكون نصف الأعداد أقل من الوسيط والنصف الآخر أكبر منه. بمعنى آخر، هو القيمة التي تفصل النصف الأعلى من مجموعة البيانات عن النصف الأدنى، اذ بلغت قيمته (٠,٠٨١٦٧٨) وهي ادنى من قيمة الوسط لذلك لا يأخذ توزيع البيانات شكل الجرس.
- **مقياس Maximum:** يقيس مدى وجود قيم متطرفة عالية اذ قدرت قيمتها بـ (٢٠,٤٢٦١٩, ٧,٣٣٣١٤٦, ٧,٩١٥٨٩٣, ٨,٧٦٢٥٤١, ٨,٨٨٤٨٢٠, ٣٧,٦٧٦٠٥, ٨,٩٥٣٢٧٥) وبما انه يوجد قيم متطرفة عالية فان التوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرات لا تأخذ شكل الجرس.

- **مقياس Minimum:** يقيس مدى وجود قيم متطرفة منخفضة اذ قدرت قيمتها بـ (٠,١٤٨٢٠-، ٤,٧٤٧٧٧٠-، ١,٤٢١٩٥٧، ٥,٣١١٤٤٠-، ٢,٠٠٨٥٢٠، ١٤,١٢١٠٠-، ٠,١١٠٤٠١) وبما انه يوجد قيم متطرفة منخفضة فان التوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرات كافة لا تأخذ شكل الجرس.
- **مقياس Std.Dev** هو مقياس إحصائي يوضح مدى تباعد أو انتشار القيم في مجموعة بيانات حول متوسطها. بعبارة أخرى، يخبرنا الانحراف المعياري عن مدى تقارب أو تباعد القيم عن المتوسط الحسابي لتلك البيانات، اذ بلغت قيمتها (٧,٨٠٦٦٥٤)، ٢,٣٩٨١٤٤، ١,٩٢١٦١٥، ٢,٧٥٤٢٠٢، ١,٦٤١٧٨٤، ١٢,٧٣٦٢٩، ٢,٠٤٨٥٦٤ وهي بعيدة عن وسطها الحسابي البالغ (٠,٤٤٩١٥٩) لذلك فان توزيع البيانات كافة لا تأخذ شكل الجرس.
- نوع التوزيع لبيانات المتغيرات المستقلة والمعتمد، اذ يبين مقياس Skewness الذي يقيس التناظر والالتواء اذ قدرت قيمته بـ (٠,٧٢٠٨٢٩، ١,٦٢٥٦٥٨، ١,٨٩٧٧٥٨، ٢,١٥٨٢١٦، ٠,٥٨٨٥٧٧، ٠,٥٧٧٥٢١، ٠,٢٩٦٩٧) وأن قيمة المثلث لمقياس Skewness التي تعبر عن التناظر تساوي (٠)، ويلاحظ بان هذه بعض القيم كانت موجبة أكبر من الصفر وهذا يدل على أن التوزيع غير متناظر وملتوي الى جهة اليمين، والبعض الآخر كانت سالبة واصغر من الصفر، وهذا يدل على أن التوزيع غير متناظر وملتوي الى جهة اليسار.
- أما المقياس الثاني Kurtosis فيلاحظ ان قيمته قدرت بـ (٩,٤٢٥٠٨٣، ٤,٧٨٣٠٦٢، ٨,٥٦٢٦٨٥، ٤,٨٢٢٢١٧) اما القيمة المثلث لمقياس Kurtosis التي تعبر عن اعتدالية التوزيع تقدر بـ (٣,٣٥٦٨٢٢، ٢,٩٤١٢٤٨، ٣,٢٥١٤٣٢) اما القيمة المثلث لمقياس Kurtosis التي تعبر عن اعتدالية التوزيع تقدر بـ (٣) وهذا يعني ان التوزيع غير معتدل ومتطاول.
- اما اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera قدرت بـ (٤,٤٩٩٠٤٦، ٣٤,٥٩٥٤٤، ١٤,٦٥٤٣٧، ٤٩,٩٢٧٧٣) وان القيمة الاحتمالية لهذا المقياس (0.0000) هي اكبر من (٠,٠٥)، وبذلك سيكون القرار الاحصائي هو قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وبذلك فان بيانات معدل التغير في سعر الصرف تتبع التوزيع الطبيعي وأنها تطابقت مع نتائج المقياسين السابقين، وأنها لا تأخذ شكل الجرس.

خامساً: اختبار استقراره السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة

أ. رسم سلسلة اختبار جذر الوحدة

في هذه الخطوة يتم فحص استقراره السلسلة ولكل متغير من المتغيرات الستة المدروسة، وذلك عن طريق رسم السلسلة واختبار جذر الوحدة (Unit root test) كما مبين في الشكل ادناه:



شكل (٢): رسم سلسلة جذر الوحدة لمتغيرات البحث

سادساً: اختبار الاستقرار لمتغيرات دولة العراق

من أجل اتمام عملية التحليل الاحصائي يتوجب في الخطوة الاولى اختبار استقرارية البيانات بالمؤشرات الخاصة بدولة العراق والمبينة في الجدول ادناه:

جدول (٣): اختبار الاستقرارية لمتغيرات دولة العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
Y1	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
-4.2152	-89.3155	-3.3145	-3.4588	-26.5689	-2.9714	-6.5217	t-Statistic
0.0045	0.0001	0.0287	0.0223	0.0001	0.0559	0.0001	Prob.
***	***	**	**	***	*	***	With Constant
-4.3023	-11.4266	-3.1916	-3.4399	-7.1183	-343.6892	-16.0589	t-Statistic
0.0189	0.0000	0.1188	0.0757	0.0002	0.0001	0.0001	Prob.
**	***	n0	*	***	***	***	With Constant & Trend
-4.3250	-31.7893	-2.8342	-0.3330	0.0888	-2.2518	7.2865	t-Statistic
0.0002	0.0001	0.0072	0.5491	0.6968	0.0270	1.0000	Prob.
***	***	***	n0	n0	**	n0	Without Constant & Trend
At First Difference							
d(Y1)	d(X6)	d(X5)	d(X4)	d(X3)	d(X2)	d(X1)	
-4.8225	-12.9413	-4.0230	-21.2907	-10.0033	-4.7719	-35.0823	t-Statistic
0.0021	0.0000	0.0089	0.0001	0.0000	0.0016	0.0001	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	With Constant
-4.5113	-73.9356	-4.7860	-3.7803	-88.3876	-5.2271	-6.4391	t-Statistic
0.0144	0.0001	0.0091	0.0427	0.0001	0.0030	0.0003	Prob.
**	***	***	**	***	***	***	With Constant & Trend
-4.3466	-6.7486	-4.1805	-4.1993	-7.3378	-4.6812	-14.3958	t-Statistic
0.0003	0.0000	0.0004	0.0003	0.0000	0.0001	0.0001	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	Without Constant & Trend

تشير نتائج الجدول (٣) ان جميع متغيرات البحث في دولة العراق مستقرة عند المستوى (At level) بوجود معلمة القطع (Constant) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمها اقل من (0.05) ، واستناداً الى ذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بان السلسلة الزمنية مستقرة اي ان السلسلة الزمنية ليس لديها (جذر وحدة).

سابعاً: تحليل علاقة التأثير لدولة العراق قيد البحث

من أجل تحليل علاقة التأثير بين المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) والمتغيرات المعتمدة (Y1) لجمهورية العراق عينة البحث تم استخدام المعادلة التالية:

$$Y1 = B_0 + B_1X1 + B_2X2 + B_3X3 + B_4X4 + B_5X5 + B_6X6 + \varepsilon_i$$

حيث ان:

جدول (٤): معادلة علاقة التأثير بين المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) والمتغيرات المعتمدة (Y1) لجمهورية العراق عينة البحث

ت	الرمز	نوع الرمز
١	Y1	معدل التغير (%)
٢	B0	التقاطع (intercept) وهو قيمة (Y1) عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) تساوي صفراً
٣	B1X1	معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X1) (predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)
٤	B2X2	معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X2) (predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)
٥	B3X3	معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X3) (predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)
٦	B4X4	معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X4) (predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)
٧	B5X5	معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X5) (predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)

معامل انحدار (regression coefficients) للمتغير المستقل (X6)	B6X6	٨
(predictor) الذي يفترض أنه يؤثر على المتغير التابع (Y1)		
يشير ϵ_i (إيسيلون i) إلى حد الخطأ أو البواقي في الملاحظة i وأنه يمثل الفرق بين القيمة الفعلية (الملاحظة) للمتغير التابع في الملاحظة i والقيمة المتوقعة من خلال نموذج الانحدار	ϵ_i	٩

بالاستناد الى نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية والتي اظهرت نتائجها استقرارية السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات، قمنا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى في تقدير معاملات كل من النموذج وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (٥) ادناه:

جدول (٥): طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: Y1				
Method: Robust Least Squares				
Date: 05/12/25 Time: 07:03				
Sample: 2005 2024				
Included observations: 20				
Method: M-estimation				
M settings: weight=Bisquare, tuning=4.685, scale=MAD (median centered)				
Huber Type I Standard Errors & Covariance				
Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	4.770181	2.419572	11.54180	C
0.0000	5.424001	1.212032	6.574063	X1
0.0000	4.082676	1.269229	5.181850	X2
0.0000	-4.254806	1.694793	-7.211015	X3
0.0000	7.876084	0.373087	2.938467	X4
0.0325	2.137898	0.029310	-0.062661	X5
0.0119	2.514323	1.861458	4.680305	X6
Robust Statistics				
0.76460	Adjusted R-squared		0.368104	R-squared
0.961060	Adjust Rw-squared		0.961060	Rw-squared
60.64886	Schwarz criterion		46.82009	Akaike info criterion
0.997836	Scale		39.50720	Deviance
0.000000	Prob(Rn-squared stat.)		130.4301	Rn-squared statistic
Non-robust Statistics				
7.806654	S.D. dependent var		0.449159	Mean dependent var
843.5575	Sum squared resid		8.055373	S.E. of regression

وتفسير نتائج نموذج (المربعات الصغرى) الموضحة في الجدول (٥) هي كالآتي:

١. من خلال قيمة اختبار (F) الخاصة بجدول تحليل التباين يمكننا القول ان هناك على الاقل متغير واحد من المتغيرات المفسرة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) له تأثير معنوي في المتغير المعتمد (معدل التغير في سعر الصرف المحلي Y1)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (Prob (Rn-squared stat.) والتي ظهرت مساوية الى (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥).

٢. تشير قيمة معامل التحديد المصحح (R^2 Adjusted) البالغة (76%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (Y1) المتمثل بـ(معدل التغير في سعر الصرف المحلي) سببه هو المتغيرات المفسرة المدروسة المتمثلة بالمتغير المفسر الأول (X1) المتمثل بـ(معدل نمو الانفاق على البنية التحتية)، والمتغير المفسر الثاني (X2) المتمثل بـ(معدل نمو الانفاق على الصحة)، في حين ان المتغير المفسر الثالث (X3) المتمثل بـ(معدل نمو حجم التخفيض الضريبي)، اما المتغير المفسر الرابع (X4) المتمثل بـ(المتنثل بمعدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة)، وان المتغير المفسر الخامس (X5) المتمثل بـ(المتنثل بمعدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي)، واخيراً المتغير المفسر السادس (X6) المتمثل بـ(المتنثل بمعدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة)، اي بمعنى اخر ان المتغيرات المفسرة (X1,X2,X3,X4,X5,X6) المدروسة تفسر (76%) من التباين الحاصل في (Y1)، والنسبة المتبقية والبالغة (24%) هي لمتغيرات اخرى خارج النموذج.

٣. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (X1) (معدل نمو الانفاق على البنية التحتية) في (Y1) (معدل التغير في سعر الصرف المحلي) اذ انه كلما زادت قيمة (معدل نمو الانفاق على البنية التحتية) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر الصرف المحلي Y1) سيزداد بمقدار (٦,٥٧٤٠٦٣) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (٠,٠٠٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحقيقي على البنية التحتية يساهم في تنشيط معجل الاستثمار الذي يضاعف من النشاط الاقتصادي ما يساهم في دعم سعر الصرف المحلي وزيادة قيمتها بـ(٥,٤٢٤٠٠١) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما انخفضت قيمة (معدل نمو الانفاق على البنية التحتية) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر الصرف المحلي Y1) سينخفض بمقدار اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بتخفيض الانفاق الحقيقي على البنية التحتية

يؤدي الى تخفيض معدل الاستثمار الذي يضاعف من تدهور الاقتصادي ما يؤدي الى تدهور سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

٤. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (X2) المتمثل بـ (معدل نمو الانفاق على الصحة) في (Y1) المتمثل بـ (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) اذ انه كلما ارتفعت قيمة (معدل نمو الانفاق على الصحة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سيزداد بمقدار (٥,١٨١٨٥٠) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة الانفاق على الصحة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تحسين الواقع الصحي للمجتمع، الامر الذي يقود الى زيادة قدرته الانتاجية الحقيقية (قوى عاملة قادرة)، ما يؤدي الى تحسن سعر الصرف المحلي بـ (٤,٠٨٢٦٧٦) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما انخفضت قيمة (معدل نمو الانفاق على الصحة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سينخفض بمقدار عدد اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بتخفيض (معدل نمو الانفاق على الصحة) يؤدي الى تدهور صحة القوى العاملة في المجتمع ما يضاعف من التدهور الاقتصادي وبدوره الى تدهور سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

٥. هناك تأثير عكسي ومعنوي للمتغير المفسر (X3) المتمثل بـ (معدل نمو حجم التخفيض الضريبي) في (Y1) المتمثل بـ (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) اذ انه كلما انخفض (معدل نمو حجم التخفيض الضريبي) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سينخفض بمقدار (-٧,٢١١٠١٥) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة الضرائب (تقليل التخفيض الضريبي) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تدني الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ما يؤدي الى تدهور سعر الصرف المحلي بـ (-٤,٢٥٤٨٠٦) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما ارتفع (معدل نمو حجم التخفيض الضريبي) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سيزداد بمقدار عدد اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بزيادة (معدل نمو حجم التخفيض الضريبي) يؤدي الى تحسن الدخل المتاح للأفراد والشركات ما يضاعف من تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبدوره الى تحسن سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

٦. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (X4) المتمثل بـ (معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة) في (Y1) المتمثل بـ (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) اذ انه كلما ارتفع (معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سيزداد بمقدار (٧,٨٧٦٠٨٤) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة حجم الحوافز المالية المقدمة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تحسين الواقع الاقتصادي، الامر الذي يقود الى زيادة قدرته الانتاجية الحقيقية للشركات، ما يؤدي الى تحسن سعر الصرف المحلي بـ (٢,٩٣٨٤٦٧) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما انخفض (معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سينخفض بمقدار عدد اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بتخفيض (معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة) يؤدي الى تدهور الواقع الاقتصادي وبدوره الى تدني سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

٧. هناك تأثير عكسي ومعنوي للمتغير المفسر (X5) المتمثل بـ (معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي) في (Y1) المتمثل بـ (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) اذ انه كلما ارتفع (معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سينخفض بمقدار (-٠,٠٦٢٦٦١) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0325) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة اجمالي الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تدهور الواقع الاجتماعي والاقتصادي، الامر الذي يقود الى تدهور القدرة الشرائية للأفراد فضلاً عن القدرة الانتاجية الحقيقية للشركات، ما يؤدي الى تدني سعر الصرف المحلي بـ (-٢,١٣٧٨٩٨) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما انخفض (معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سيرتفع بمقدار عدد اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بتخفيض (معدل نمو اجمالي الدين العام الداخلي) يؤدي الى تحسن الواقع الاجتماعي والاقتصادي وبدوره الى ارتفاع سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

٨. هناك تأثير طردي ومعنوي للمتغير المفسر (X6) المتمثل بـ (معدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة) في (Y1) المتمثل بـ (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) اذ انه كلما ارتفع (معدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سيزداد بمقدار (٤,٦٨٠٣٠٥) وحدة، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0119) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان قيام الحكومة بزيادة حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تحسين الواقع الاقتصادي خلال زيادة القدرة الانتاجية الحقيقية للشركات الصغيرة والكبيرة، ما يؤدي الى خلق ترابطات امامية وخلفية تقود تحسن سعر الصرف المحلي بـ (٢,٥١٤٣٢٣) وحدات، والعكس صحيح اذ انه كلما انخفض (معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة) بمقدار وحدة واحدة فان متغير (معدل التغير في سعر صرف العملة المحلي) سينخفض بمقدار عدد اكبر من الوحدات، اي ان قيام الحكومة بتخفيض (معدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة) يؤدي الى تدهور الواقع الاقتصادي وبدوره الى تدني سعر الصرف المحلي بعدد اكبر من الوحدات.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن رفض فرضيات العدم وقبول الفرضيات البديلة
الفرضية الرئيسية الاولى الخاصة بعلاقة التأثير الاحصائية بين المتغيرات المستقلة ($X1, X2, X3, X4, X5, X6$) والمتغير
المعتمد ($Y1$).

- الفرضية العدمية الاولى التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على البنية التحتية وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة الاولى: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على البنية التحتية وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية العدمية الثانية التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على الصحة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة الثانية: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الانفاق على الصحة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم التخفيض الضريبي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة الثالثة: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم التخفيض الضريبي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم الحوافز المالية المقدمة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة الرابعة: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم الحوافز المالية المقدمة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية العدمية الخامسة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين اجمالي الدين العام الداخلي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة الخامسة: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين اجمالي الدين العام الداخلي وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية العدمية السادسة التي تنص على انه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).
- الفرضية البديلة السادسة: تنص على انه (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة وبين التغير في سعر صرف العملة المحلي للمدة 2005-2024).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. اثرت السياسة المالية التوسعية والانكماشية في استقرار العملة المحلي قيمة الشركات عينة البحث تأثيراً ايجابياً او سلبياً مرتبطاً بتغير حجم التغير في السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة، اذ بتغيرها بدرجة معينة يزداد او ينخفض سعر الصرف المحلي.
٢. اثبت التحليل الاحصائي وجود علاقة تأثير طردية بين السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة وبين استقرار العملة المحلي للدول عينة البحث.
٣. اثبتت الاختبارات الاحصائية (Mean, Median, Maximum, Minimum, Std.Dev) و (Skewness, Kurtosis) (Jarque-Bera) بان توزيع البيانات لمتغيرات البحث المعتمد ($Y1$) والمستقلة ($X1, X2, X3, X4, X5, X6$) تتبع التوزيع الطبيعي وان توزيعها غير متناظر ولا يأخذ شكل الجرس.
٤. اظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ((UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)) للبيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث بانها مستقرة.
٥. اظهرت نتائج اختبار (Pedroni Residual Cointegration Test) ان البيانات المقطعية لدولة العراق عينة البحث الخاصة بالمتغير المعتمد ($Y1$) بانها ذات تكامل مشترك.
٦. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بالمتغيرات المستقلة ($X1, X2, X4, X5, X6$) بانها ذات معنوية، انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة ($Y1$) تأثيراً طردياً وعكسياً.
٧. اظهرت نتائج اختبار (F) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بالمتغيرات المستقلة ($X1, X2, X4, X5, X6$) بانها ذات معنوية، انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة ($Y1$) تأثيراً طردياً وعكسياً.
٨. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بان المتغير المستقل ($X1$) بانه ذو تأثير طردي، و انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة ($Y1$) ، أي ان معدل نمو الانفاق على البنية التحتية يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي طردياً، اي ان زيادة الانفاق على البنية التحتية يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي.

٩. البحث الخاصة بان المتغير المستقل (X2) بانها ذو تأثير طردي، و انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة (Y1) ، أي ان معدل نمو الانفاق على الصحة يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي طردياً، اي ان زيادة الانفاق على الصحة التحتية يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي.
١٠. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بان المتغير المستقل (X3) بانه ذو تأثير عكسي، و انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة (Y1) ، أي ان تقليل معدل نمو حجم التخفيض الضريبي يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي عكسياً، اي ان تخفيض حجم التخفيض الضريبي يساهم في تخفيض سعر الصرف المحلي.
١١. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بان المتغير المستقل (X4) بانها ذو تأثير طردي، وانها تؤثر في المتغيرات المعتمدة (Y1) ، أي ان معدل نمو حجم الحوافز المالية المقدمة يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي طردياً، اي ان زيادة حجم الحوافز المالية المقدمة يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي.
١٢. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بان المتغير المستقل (X5) بانه ذو تأثير عكسي، و انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة (Y1) ، أي ان زيادة اجمالي الدين العام الداخلي يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي عكسياً، اي ان زيادة اجمالي الدين العام الداخلي يساهم في زيادة تخفيض سعر الصرف المحلي.
١٣. اظهرت نتائج اختبار (Robust Least Squares) ان البيانات المقطعية لجمهورية العراق عينة البحث الخاصة بان المتغير المستقل (X6) بانها ذو تأثير طردي، و انها تؤثر في المتغيرات المعتمدة (Y1) ، أي ان بمعدل نمو حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة يؤثر في معدل التغير في العملة المحلي طردياً، اي ان زيادة حجم المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي.

ثانياً: المقترحات

١. لتحسين اداء الحكومة في ادارة موارثاتها وتطبيق سياساتها المالية المختلفة يجب بحث العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلد ومن ثم تطبيق السياسات المالية المناسبة التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
٢. من اجل نجاح سياسة الانفاق على البنية التحتية يتوجب زيادة الاعتماد على الموارد المحلي لزيادة الانفاق الحقيقي داخل البلد الامر الذي يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.
٣. من اجل نجاح سياسة الانفاق على الصحة يتوجب زيادة الاعتماد على الملاكات المحلي وتطويرها لزيادة الانفاق الحقيقي للموارد البشرية داخل البلد، فضلاً عن ان الاموال المنفقة على تطوير القطاع الصحي تبقى داخل الاقتصاد مما يزيد من معدل الاستثمار، ما يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.
٤. من اجل نجاح السياسة الضريبية يتوجب تخفيض الضرائب عن الشرائح المستحقة لها، فضلاً عن التخفيض الضريبي عن المشاريع الصغيرة والكبيرة التي تساهم في زيادة الانتاج المحلي وتشغل الايدي العاملة المحلي داخل البلد، مما يزيد من معدل الاستثمار، ما يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.
٥. من اجل نجاح سياسة الحوافز المالية المقدمة يتوجب توجيهها للموارد البشرية المستحقة لها ما يحسن من واقعهم الاقتصادي والمالي والاجتماعي، ما يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.
٦. من اجل نجاح سياسة اجمالي الدين العام الداخلي يتوجب عدم منافسة القطاع الخاص لغرض عدم التأثير عليه في تأمين احتياجاته المالية من المؤسسات المالية المختلفة، ما يساهم في استمراره بالانتاج وتقديم الخدمات داخل البلد، ما يزيد من معدل الاستثمار، وبالتالي يقود الى زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.
٧. من اجل نجاح سياسة المنح المالية المقدمة للشركات الصغيرة والكبيرة، يتوجب توجيهها نحو المشاريع والشركات التي تساهم في خدمة الاقتصاد والمجتمع الذي تعمل فيه، مما يزيد من معدل الاستثمار، ما يساهم في زيادة سعر الصرف المحلي وتقليل التضخم نتيجة ذلك الانفاق والعكس صحيح.

المصادر

اولاً: المصادر العربية:

- ١- ابراهيم، ضيفيغ خطاب وحمد، خلف حمد (٢٠٢٢) تحليل وقياس العلاقة بين الدين للانضباط المالي وعجز الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٦٠، الجزء ٢.
- ٢- تانزي، فيكتور (١٩٨٨) الجز المالي في البلدان الصناعية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٢، العدد ٤.
- ٣- الجبوري، خاتم حامود ومطر، مروان عبد الرزاق، ومحسن، عقيل علوان (٢٠٢٤) تأثير سعر الصرف في الاستخدام (بحث حالة الاقتصاد العراقي)، جامعة واسط، مجلة لارك، المجلد ١٦، العدد ٤، الجزء ٢.
- ٤- الشرع، عقيل شاكر وجبار، حسام محمد (٢٠٢٣) أثر التضخم في أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨) مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٦٨.
- ٥- العاني، عماد محمد علي عبد اللطيف وعبد الرحمن، زهراء فارس خليل (٢٠١٩) تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة وأثره على سعر صرف الدينار العراقي، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٢.
- ٦- عباس، صباح نوري (٢٠٠٨) أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر.

- ٧- عباس، علي غني (٢٠٢٢) الرقابة على إدارة العجز المالي للموازنة العامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ١، الجزء ٢.
- ٨- عيسى، سعد صالح (٢٠١٦) أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي-بحث حالة العراق كنموذج للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٣) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣٦.
- ٩- فرج، كريم حمود ونايف، عبد القادر (٢٠١٥) خيارات ممكنة في دارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٠، العدد ٣١، جامعة بغداد.
- ١٠- مجاهد، خويلدات محمد، وبشير، وزان (٢٠١٣) أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (بحث حالة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة) رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- ١١- والي، صابرين عدنان وكاظم، ايمان علاء (٢٠٢٠) أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق-حالة دراسية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤) مجلة حمورابي، السنة الثامنة، العدد ٣٥.

الكتب

١. العامري، سعود جايد (٢٠١٢) المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.
٢. العصار، رشاد والشريف، عليان (٢٠٠٠) المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Abbas, Ali Ghani (2022) Control over the Management of the General Budget Deficit, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 12, Issue 1, Part 2.
- 2- Abbas, Sabah Nouri (2008) The Impact of Inflation on the Equilibrium Exchange Rate of the Iraqi Dinar for the Period 1990-2005, Applied Research, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University, Issue 17.
- 3- Al-Ani, Imad Muhammad Ali Abdul Latif and Abdul Rahman, Zahraa Faris Khalil (2019) Analyzing the Relationship between Spending Pressure and the Currency Window and Its Impact on the Iraqi Dinar Exchange Rate, Journal of Economics and Administrative Sciences, Volume 25, Issue 112.
- 4- Al-Jubouri, Khitam Hatem Hamoud and Matar, Marwan Abdul Razzaq, and Mohsen, Aqeel Alwan (2024) The Effect of the Exchange Rate on Use (A Study of the State of the Iraqi Economy), University of Wasit, Lark Journal, Volume 16, Issue 4, Part 2.
- 5- Al-Sharaa, Aqeel Shaker and Jabbar, Hussam Muhammad (2023) The Impact of Inflation on the Performance of the Iraq Stock Exchange for the Period (2007-2018) Journal of the Kufa Studies Center, Volume 1, Issue 68.
- 6- Faraj, Karim Hamoud, and Nayef, Abdul Qader (2015) Possible Options in Managing the Iraqi Currency Exchange Rate under Current Economic Conditions, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 10, Issue 31, University of Baghdad.
- 7- Ibrahim, Dhaigham Khatat and Hamad, Khalaf Hamad (2022) Analysis and Measurement of the Relationship between Debt, Fiscal Discipline and the Federal General Budget Deficit in Iraq for the Period (2004-2020) Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 18, Issue 60, Part 2.
- 8- Issa, Saad Saleh (2016) The Impact of the Exchange Rate on Gross Domestic Product - A Study of the Case of Iraq as a Model for the Period (2003-2012), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 36.
- 9- Mujahid, Khuwailat Muhammad, and Bashir, Wazan (2013) The Impact of Fluctuations in Global Oil Prices on Economic Growth Rates (A Study of the Case of Algeria and the United Arab Emirates), Master's Thesis (unpublished), submitted to the College of Economics, Business, and Management Sciences, University of Kasdi Merbah - Ouargla, Algeria.
- 10- Tanzi, Vitor (1988) Fiscal Balance in Industrialized Countries, Journal of Finance and Development, Volume 22, Issue 4.
- 11- Wali, Sabreen Adnan and Kazem, Iman Alaa (2020) The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq - A Case Study for the Period (2004-2018) Hammurabi Journal, Eighth Year, Issue 35.

Books

- 1- Al-Amri, Saud Jaid (2012) International Finance, First Edition, Zahran Publishing House, Amman, Jordan.
- 2- Al-Assar, Tariq Al-Sharif, Alian (2000) International Finance, Al-Masafa Publishing and Distribution House, Amman (Jordan).

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Jones, Charles I (1998), Introduction to economic growth, Norton & company, New York.
- 2- Parveen, Shabana., Khan, Abdul Qayyum and Ismail, Muammad (2012) Analysis of the factors affecting exchange rate variability in Pakistan, Academic Research International, Vol.2, No. 3,.
- 3- Stupak, Jeffrey M (2019) Fiscal Policy: Economic Effects, Congressional Research Service, R45723, USA. <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45723/1>